



عدد: عبد المنعم عثمان

السودان

بعد لقاء قادتها بسلافاكير

المعارضة: حل مشاكل الشمال والجنوب بإسقاط «الوطني»

**20 مليارات دولار جملة خسائر الخرطوم
وجوباً من وقف تدفق النفط**

اكد بنك السودان المركزي ان حملة ما فقدته دولتي السودان جنوب السودان جراء وقف تدفق النفط بلغ 20 مليار دولار، منها خمسة مليارات للخرطوم و 11 لجوبا ، والمتبقى خسائر شركات التصدير.

وتنقلت صحفية «الخرطوم» عن نائب محافظ البنك المركزي السوداني بدر الدين محمود قوله «إن زيارة رئيس جنوب السودان سلفاكير مياريت أخبرتنا للخرطوم ستؤدي إلى انفراج في سوق النقد الأجنبي بعد استمرار تدفق النفط ، بما يسهم في زيادة عرض النقود بنسبة 30 في المائة وانحسار المضاربات في سوق النقد الأجنبي . لافتا إلى أهمية الزيارة كذلك في المساعدة على إعادة دينون السودان الخارجية ودفع المفاوضات مع الدائنين».

وكشف المسؤول المصرفي السوداني عن اتخاذ حزمة من التدابير لتسهيل عمليات التجارة ، وقال «إن الترتيبات جارية لفتح حسابات بين البلدين لتحصيل رسوم عبور النفط .. مؤكدا لهم وجوهاً بيئوك باستئناف التجارة وتسهيل عمليات الدفع التبادل التجاري.

كثيراً بسبب فكر المؤتمر الوطني الإقصائي الذي تسبّب في فصل الجنوب وحمله على الاستقلال بناته، وأشار إلى أن القضايا العالقة بين الشمال والجنوب ستظل عقبة كثيرة تمنع تطبيع العلاقات بين الشمال والجنوب وأرجع ذلك لتعنت المؤتمر الوطني وسيطرة قيادات الحرب بداخله على مفصل الملف، مضيفاً أن المؤتمر الوطني ينظر للجنوب فيما يتعلق ببنادوله وأراضيه فقط ولا ينظر للمواطنين فيه، وقال: إن القوى السياسية استفادة كثيراً من زيارة سلفاكير، وأنها أكدت على أن العلاقة الشعبية الأقوى من الرسمية، وقال: إننا في المعارضة نراهن على الشعب في الشمال والجنوب لأنّه هو الأساس في إستعادة الديمقراـطية والحرية والعدالة الاجتماعية، مؤكداً على أن العلاقة بين الحكومتين سوف لن تراوح مكانها طالما أن المؤتمر الوطني موجود على سدة الحكم في الشمال وقال: الحل هو ذهابه بما يفتحباباً جديداً للوحدة بين البلدين وقال: نتفق لرئيس من الجنوب بحكمتنا بعد ذهاب المؤتمر الوطني.



الجمعية الوطنية

السودان بعد اقالة سلفاكيير للحكومة ودعا إلى توحيد الجبهة الداخلية في جنوب السودان، خاصة وأن البلد ما زال ولدًا ويحتاج لرؤية جامعة بين كل الملاطفين وقادم السياسة من أن لا تكون زيارة سلفاكيير هذه المرة كسابقاتها من أجل المجاملة، وإنما لتهيئة الأجواء من أجل علاقات هادئة وطيبة بين البلدين، وأشار إلى أن اللقاء تطرق للوضع في جنوب

قطع تحالف قوى الإجماع الوطني بين المشاكل التي تعترى العلاقات بين الشمال والجنوب لـ تحلى في قتل وجود هذا النظام، وقال رئيس الهيئة القيادية لتحالف قوى الإجماع الوطني فاروق أبو عيسى في تصريحات خاصة لـ «الميدان» بعد مقابلة للفريق أول سلفاكير مياريت رئيس جمهورية جنوب السودان الذي زيارته الأخيرة للخرطوم بانتقاد لسلفاكير: إن لورادات الحرب في الشمال والمستقرين من إشعاعاته سوف لن يدخلوا وسعاً من أجل تغيير صفو العلاقات بين البلدين وقال: قلت لسلفاكير إذا هاجمكم الشمال من ناحية أخرى تقادوا للحرب وأكيد أن الشعبين قد ملا الحرب وعانا طويلاً من ويلاتها وأنهم ليس على استعداد للدخول في أي حرب جديدة، وجدد أبو عيسى لسلفاكير دعوته لعلاقات أخوية بين الشمال والجنوب وقال: نحن ضد نظام المؤتمر الوطني ونحارب ونناضل من أجل إسقاطه، لكن مع ذلك نحن مع تطبيع كامل للعلاقات بين الشمال والجنوب وصولاً لحل شامل للأزمة بين البلدين، وقال أبو عيسى اتخد

الحكومة توافق على استئناف الحوار مع «قطاع الشمال»

الأخيرة التي قام بها رئيس دولة جنوب السودان الفريق أول سلفا كير مياريت إلى الخرطوم وقال السفير بدر الدين عبد الله محمد مدير إدارة جنوب السودان وزارة الخارجية في تصريحات صحافية عقب اللقاء الذي تم مساء الخميس يعير اقامة النائب الأول لرئيس الجمهورية إن اللقاء بحث باستفاضة كل الجوانب المتعلقة بالعلاقات بين الدولتين خاصة في اعقاب زيارة الرئيس سلفا كير التي وصفها بالناجحة وأضاف السفير بدر الدين أن اللقاء تناول أيضاً الأنشطة التي تقوم بها الوساطة الأفريقية في سبيل دفع العلاقة بين البلدين لا سيما وأن هناك إيمان للاتحاد الإفريقي تساهم في حلحلة بعض المشاكل منها آلية التتحقق من قضية الدعم والإيواء للمتمردين بين البلدين وأآلية تحديد الخط الصفرى والمنطقة الأمنية متزورة السلاح.

لتي سادت لقاء الرئيسين، في دفع العلاقات، وتوسيع روابط التعاون بين البلدين.

وفي سياق ذي صلة رحب الاتحاد الإفريقي بنتائج لقاء القمة بين الرئيسين عمر البشير وسلفا كير مياريت والذي تم الاتفاق فيه على تفاصيل التفاقيات التعاونية بجانب موافقة السودان على استمرار تصدير نفط الجنوب عبر أراضيه.

وأشادت رئيسة مفوضية الاتحاد الإفريقي انكوسازانا دلاميني زوما في بيان يوم الخميس الماضي بالخطوات التي اتخذها الرئيسان، والتي توجت بنتائج إيجابية وخاصة قرار الحكومة السودانية تعليق على نحو غير محدود، قرار إغلاق نقل ومعالجة النفط من جنوب السودان.

في وقت يبحث النائب الأول لرئيس الجمهورية على عثمان محمد طه مع نابو أمبكي سبل دفع العلاقات الثنائية بين البلدين على خلفية الزيارة

كما أعلن ان الحكومة السودانية أبدت استعدادها للحوار مع ابناء ولايتي شمال الازرق وجنوب كردفان، حل القضايا المختلف بشأنها، مشيرة إلى أن الجهة ستناقش ذات الامر مع قطاع الشمال.

وقال أمبكي للصحافيين - عقب لقائه البشير - انه استمع إلى تنوير من رئيس البشير حول نتائج الزيارة، مبينا أنه لم يس رغبة أكيدة لتجاوز عقبات، والوصول إلى علاقات طبيعية تصب في مصلحة شعب البلدين، وأضاف انه من خلال البيان المشترك للباحثات التي جرت بين الرئيسين بالخرطوم، فإن البلدين سيعضيان نحو تطبيع علاقتهما، وحل القضايا عالقة بينهما.

وأشار أمبكي إلى انه لم يس ايضاً رغبة أكيدة وجادة من الرئيس البشير، في تنفيذ ما تم الاتفاق عليه، مضينا « يجب استئنار الأجزاء الإيجابية

أعلنت الخرطوم موافقتها على إستئناف الحوار مع الحركة الشعبية شمال بفرض الوصول إلى حلول، وإنخرط رئيس الألية الأفريقية رفيعة المستوى للوساطة بين دولتي السودان وجنوب السودان تابو أمبiki الذي وصل إلى الخرطوم يوم الخميس الماضي في مباحثات مارثونية مع رئيس الجمهورية ونائبه علي عثمان محمد طه.

وقال أمبiki، إن لقاء الرئيس عمر البشير، ورئيس دول جنوب السودان سلفاكيير مياريت، يمثل أساساً جيداً للتحرك في بناء علاقات راسخة وقوية بين الخرطوم وجوباً.

والتقى أمبiki بالبشير، وبحث معه نتائج زيارة مباردته للخرطوم، وأعلن أمبiki الواقفة على ضرورة إنشاء المؤسسات الدينية بمنطقة أبيي، ومن ثم الشروع في تكوين الآليات الأخرى، لمتابعة القضايا ذات الصلة

جهاز الأمن يُصدر عدد «الأربعة» من صحيفتي «الجريدة» و«الأخبار»



محمد لحليف

**بنك السودان يضخ المزيد من النقد الأجنبي
ويرفع حظر استيراد السلع الكمالية**

الطنية ومخلاطات الانتاج الزراعي والصناعي والالات
والمعدات الراسمالية والالات الخاصة باغراض
الاستثمار، وفيما عدا ذلك كان قد تم إيقاف الاستيراد
من قبل وزارة المالية، في قرار أجازه مجلس الوزراء
في سبتمبر 2010. وشمل القرار كذلك وقف استيراد
العربات المستعملة، والتي لم يشملها قرار فك الاستيراد
الصادر، حسب معلومات توفرت للصحيفة.
واعلن د. ازهري في ذات الوقت، أن المركزي سمح
للمصارف والصرافات بتحويل النقد الأجنبي لاغراض
السفر، وتحويلات مصروفات الإعاشه للطلاب والاسر،
وكذا تحويلات العمال الأجانب بعد تقديم المستندات
المطلوبة.
وفي سياق آخر دعى محافظ بنك السودان السابق،
القيادي بالمؤتمر الوطني «صابر محمد الحسن» إلى
إعادة هيكلة الاقتصاد السوداني وتحسين آليات
الضمان الاجتماعي، ومعالجة الخلل والقصور فيها،
حتى تتمكن من إيصال الدعم للمستحقين من الفقراء
والمساكين».

الطبعة الأولى : جريدة الأمة

بعد تحذير التعليم العالي .. الوزارة تنشر أسماء المؤسسات غير المعترف بها

وصف حزب الامة القومي بـ«عامة الصالحة المهدى التدابير الاقتصادية للرتبة بـ»التسويق العيني للوهم» مستبعداً ان تشكل تلك معالجة لعل الاقتصاد السوداني الراهن.

وتربت الحكومة بحسب عدد من مسؤوليها إلى اعلان زيادة في اسعار الوقود والحقيقة بجانب تحرير اسعار الدواء تصاحبها زيادة في الاجور لتلائفي عجزاً في الموازنة العامة قدره وزير المالية - 10 مليارات جنيه، وقطع امين العلاقات الخارجية بالامارات العامة لحزب الامة القومي السفير نجيب الخير عبد الوهاب في عييم صحافي الثلاثاء الماضي، بان المصدر الرئيسي لعل الاقتصاد السوداني سياسى في المقام الاول، وان وصفة العلاج سياسية ليست اقتصادية. وأكد الحزب الذى تشك المعارض السودانية في موافقة من الحكومة أن وضع نهاية لسلطة الامر الواقع والعودة لديمقراطية هي البسم الوحيد الشافى من علة الكلفة الماهضة ليتمكن حكم المترهل القائم على المخاصصة والتفضيات ومن كلفة الحرب المستمرة في العديد من اقاليم البلاد وكلفة التدابير الامنية والدفاعية فرط بطيئة بالتعاطي مع الحروب واستدامة الحكم الراهن

طلوبية من قبل الوزارة، مبيناً أن عدد تلك المؤسسات بلغ 14 مؤسسة تعليمية.
«الصحافة» وحرضاً منها على مصلحة الطلاب اسرهم سعت للوقوف على مزيد من التفاصيل عن المؤسسات غير المعترف بها من الجهات ذات الصلاة حيث كشف مصدر مطلع بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي «للحصافة» عن عدد يقر من أسماء المراكز والكليات التقنية التي تفتخر الدبلومات للطلاب مواضحاً أن معظمها ريازك تعليم عن بعد تتبع لجامعات عالية محلية وبعضها كليات تقنية، وهي «ستراتال ستينت يونيفيرستي اوف نيويورك» «سيتي إنديانيلز» «جوهانز بيرج انجلش يونيفيرستي» الكلية الأمريكية «الاكاديمية الأمريكية لطهريان والتكنولوجيا» «اكاديمية الدانقا لعلوم الحاسوب» وكلية تقنيتان طلبتا من الوزارة وفique اوضاعهما وكلية خاصة بالطهريان لم

طلاب هذه المؤسسات التدريبية والتقنية سدوا وزارة التعليم العالي والبحث العلمي طلب توثيقات فحصت الوزارة ورفضت ختمها ن تلك الشهادات تحمل درجة الببلوم واعتبرت مندرجات العلمية يخصها وحدها كجهة تقنية بالام ما دفعها تحذير الطلاب الذين لم يم قبوليهم في الدور الأول والثاني، من اللجوء مؤسسات التعليمية التي لم يرد اسمها وبرامجها براسية في دليل القبول لهذا العام، وأكدت وزارة أنها سبق أن حذرت الطلاب وأولياء مور التقديم لمثل هذه المؤسسات موضحة أن بديل الطلاب فيها سيكون «ضياعاً على الزمن وهدرًا ماليًا»، مؤكدة أن من يتتحقق بهكذا مؤسسات قد الشهادة الجامعية لعدم اعتماد توثيقها من وزارة، وقال مدير إدارة الإعلام بالوزارة أساميه عوض «الصحافة» إن الوزارة قامت بمخاطبة

حضرت وزارة التعليم العالي من اللجوء مؤسسات التعليمية التي لم يرد اسمها ويراجعها راسية في دليل القبول لهذا العام، وأكدت وزارة انها سبق أن حضرت الطلاب وأولياء نور التقديم لتل هذه المؤسسات موضحة ان جيل الطلاب فيها سيكون ضياعا للزمن وهدرا لــ البيان أعلاه جاء في صدر الصفحة الاولى حقيقة الصحافة يوم الاثنين الماضي واحدث بغير ما يشبه الصدمة.

من تكن هي المرة الاولى التي تعلن فيها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عدم اعترافها بــ «مؤسسة تعليمية مع حرصها على ابراد شاء الجامعات المعترف بها في دليل القبول العام سنوياً، وعلى الناحية الاخرى ترتكز تلك المؤسسات على تنصاصيق من جهات حكومية اخرى كثيرة عدم احقية التعليم العالي في تقديمها او اعتراف بها اذ ان تلك المؤسسات لا تتفق درجات

نائب رئيس القضاء ينتقد حصانات رئيس الجمهورية ونوابه

صوب نائب رئيس القضاء د. عبد الرحمن شرفي إنتقدات
حادية للحصانة المطلقة المفروضة لرئيس الجمهورية والنائب
الأول بموجب المادة «60» من الدستور الانتحالي لعام 2005 من
المحاكمة عدا جرائم الخيانة العظمى أو الانتهاك الجسيم لأحكام
الدستور أو السلوك المثير للشُكُوك المتعلق بالدولة فيه مخالفة للشريعة
الإسلامية ، وأضاف «بتطبيق الشريعة بقوانين مرقبة».
واعتبر شرفي خلال تقادمه لورقة الحصانة القضائية من منظور
الشريعة الإسلامية في ورقة الحصانات التي تلقتها وزارة العدل
يوم الخميس الماضي، إن منع الشخص من المساءلة لم يركز في الدولة
غير وارد ، وقال «إن هذه المادة تجاوزت كل الخطوط الحمراء وأنه
لا حصانة مطلقة تحصن الشخص من المساءلة الجنائية».
وأكَّد شرفي وجوب مساعدة رئيس الجمهورية أثناء وجوده في
السلطة، مشدداً على أن قضية تحчин رئيس دولة أو غيره تجاوز
حدود الإنسانية ورفعه مرتب الإلهية وهو أمر غير منطقى،
ووصف الاستثناء الوارد بشأن متول رئيس الجمهورية أمام
المحكمة الدستورية بالخطأ، وأضاف «يجب أن يحاكم أمام القضاء
الطبيعي»، وأقرَّ شرفي بضرر الحصانات اللاحقة فضلاً عن سوء